١٣٥ ألف عامل في تأمينات ريف دمشق معظمهم في القطاع العام

محمود: مخالفات للتجار والصناعيين الذين لا يسجلون عمالهم

| راما محمد

كشفت مديرة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بريف دمشق هدى محمود عن تسجيل نحو ١٣٥ ألف عامل في فرع تأمينات ريف دمشق حتى تاريخه، بينهم نحو ٧٥ ألف عامل من القطاع العام ونحو٦١ ألف عامل من القطاع الخاص لافتةً إلى أن الهدف الأساسي من التأمين الاجتماعي هو حماية العامل من بعض الحالات الطارئة حيث يؤمن له دخلاً مناسباً في حال فقد القدرة على العمل بشكل جزئي أو كلي.

وبينت محمود في حديث خاص مع «الوطن» أن فرع المؤسسة حصّل ١٠,٣ مليارات ليرة من الإيرادات خلال العام الحالي، على حين بلغ عدد المنشآت الخاصة المسجلة لدى الفرع نحو ١٨ ألف منشأة، مشيرةً إلى سعي المؤسسة من خلال جولات اللجان التفتيشية على أصحاب العمل لتسجيل كل العاملين بالتأمينات وخاصة العاملين منهم في القطاع الخاص للحد من التهرب التأميني.

وذكرت محمود أن عدد معاشات المتقاعدين بتأمينات الريف بلغ نحو ٤٠ ألف معاش لتصل قيمة المعاشات المصروفة خلال العام الحالي إلى نحو ١٣ مليار ليرة، يضاف إليها معاشات فرع تأمينات إدلب التي بلغ عددها ما يقارب ٧ آلاف معاش بقيمة تقارب ٣ مليارات ليرة، موضحة أن هذه المعاشات تشمل حالات الشيخوخة والعجز والوفاة.

وبخصوص القروض الممنوحة من فرع المؤسسة، لفتت محمود إلى أن الفرع منح ١٤٤ قرضاً للمتقاعدين خلال العام الحالي بقيمة نحو ٤١ مليون ليرة.

وفي السياق لفتت محمود إلى أن مديونية المؤسسة على جهات القطاع الخاص والعام حتى تاريخه بلغت ما يقارب ٢٣ مليار ليرة، توزعت بين ٢,٤ مليار ليرة على جهات القطاع الخاص، و٢٠,٥ مليار ليرة على جهات القطاع العام.

وأشارت محمود إلى سعي المؤسسة لتنظيم الضبوط بحق أصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل عمالهم بالتأمينات من خلال الزيارات التفتيشية الدورية على أصحاب العمل في القطاع الخاص، فضلاً عن تحصيل ديون القطاع العام ومتابعة إجراءات المطابقات مع منشآت القطاع العام غير الجاهزة حاسوبياً ليندرج هذا ضمن خطة المؤسسة لعام ٢٠١٩.

ولفتت محمود إلى استمرارية المؤسسة بتقديم جميع الوثائق والثبوتيات المطلوبة من أصحاب العمل ورخص البناء كوثيقة براءة الذمة والكشوف الدورية من خلال النافذة الواحدة، مبينةً أن المؤسسة تحصل الاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل عن عمالهم بموجب المطالبات الشهرية وإصدار إنذارات وقرارات حجز أصحاب العمل المتخلفين عن سداد هذه الاشتراكات.

٥ كوات إضافية للمصرف العقاري لتحصيل رسوم الطلاب

التسجيل إلكترونياً لمختلف تخصصات «الآداب والعلوم الإنسانية» في دمشق وخلال أيام لقسمي اللغة العربية والإنكليزية

| فادي بك الشريف

كشفت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق الدكتورة فاتنة الشعال في حديث لـ«الوطن» عن تطبيق التسجيل المباشر عن بعد لطلاب الكلية لمختلف التخصصات الامتحانية في الكلية باستثناء قسمي اللغة العربية والإنكليزية، علماً أنه يتجاوز عدد الطلاب في القسمين الـ٢٠ ألف طالب وطالب وهو رقم كبير مقارنة مع بقية التخصصات، وبإمكان الطلاب الدخول للامتحان، مع وضع أرقام دائمة للطالب في بطاقتهم الإلكترونية وهذا ما يتم العمل عليه، وذلك في غاية من إدارة الكلية تنفيذ المشروع بترو وبشكل تدريجي لينعكس إيجاباً ويحقق الهدف المرجو منه.

ولفتت الشعال إلى أنه المتوقع تطبيق المشروع للقسمين المذكورين خلال ٣ أيام لتتسنى للطلاب بمختلف سنوات الدراسة بالتسجيل عن بعد لجميع التخصصات، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الاحتكاك المباشر مع الموظفين في عملية التسجيل في خطوة تعتبر الأولى من نوعها في جامعات القطر.

مضيفة: توضح المؤشرات أن نحو ٥٠٠ ألف شخص زاروا موقع الكلية للتسجيل عن بعد، وهذا رقم جيد جداً خلال فترة أسبوع فقط من بدء تطبيق الخدمة الجديدة في كلية الآداب، ومن المتوقع أن يزداد الرقم مع استمرار عملية التسجيل خلال الأيام القادمة، منوهة بالانطباع الإيجابي الذي حققه المشروع لدى شريحة كبيرة من الطلاب في تخفيف الأعباء عليهم.

وأشارت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى وضع ٣ كوات للمصرف العقاري لدفع رسوم التسجيل لمختلف الطلاب، كاشفة عن وضع ٥ كوات جديدة خلال أيام وذلك لتخديم مختلف الطلاب سواء تعليم نظامي أم مفتوح، مع السماح لأي طالب بالتسجيل وذلك لغاية الحصول على رسوم الطلاب المسجلين عن بعد.

وقالت: لمركز خدمة المواطن أهمية في القضاء على التلاعب والفساد والوساطات، مشيرة إلى وجود ١٩ موظفاً في المركز، ومن المقرر أن يتم رفده بعدد إضافي من الموظفين يصل إلى ٥٠ موظفاً وموظفة وذلك بموجب دعم رئاسة جامعة دمشق ووزارة التعليم العالي عبر تعيينهم بموجب مسابقة، وذلك بهدف القيام بمختلف الأعمال ومستلزمات العمل، علماً أن المركز يقوم بخدمات فوق طاقته ويعمل بشكله الكامل.

على نحو متصل بينت الشعال أن الكلية اتخذت جميع التحضيرات وقامت بتأمين جميع مستلزمات العملية الامتحانية بـ٨ الشهر، مع صدور تعليمات امتحانية للطلاب والكادر العامل في الكلية لتخرج امتحانات الفصل الأول ضمن النظام الفصلي المعدل بالشكل الصحيح، من دون أي معوقات أو إشكاليات، مع وضع إعلان للطلاب وصدور توجيهات للموظفين والاجتماع معهم مطلع العام لوضعهم في ضوء آلية التعامل مع الطلاب، والتزام رؤساء القاعات بالحضور.

> الشعال لـ«الوطن»: عدد الطلاب الإجمالي يفوق ٧٤ ألف طالب

مشيرة إلى أن عدد الطلاب الإجمالي للطلاب يفوق الـ٧٤ ألف طالب، ذاكرة أنه من المتوقع أن يتم التقدم لنصف المقررات، ولا سيما بعد تطبيق النظام الفصلي المعدل بتقديم مقررات الفصل الدراسي الأول فقط، علماً أنه تم السماح لطلاب السنة الرابعة ممن يحمل ٤ مقررات فأقل بالتقدم إلى امتحانات الفصل الدراسي الأول المحدد، ذاكرة أن عدد مقررات الكلية الإجمالية يقدر بـ٩٩٠ مقرراً، والتقدم للامتحانات عبر ٣ جلسات يومياً، كما هناك ٣٩٠ عضو هيئة تدريسية ونحو٤٠٠ طالب دراسات عليا للإشراف على عملية المراقبة الامتحانية، مؤكدةً تنظيم العملية والتحضيرات بشكل أكبر.

٤،٦ مليارات ليرة مبيعات عمران حمص و٥٠٠ مليون أرباح منذ بداية العام

إسمنت مهرب من لبنان بكميات كبيرة وبأسعار منافسة

ميلاد لـ«الوطن»: معمل إسمنت الرستن يخالف قرار اللجنة الاقتصادية ولا يسوق أي كمية للفرع

| حمص- نبال إبراهيم

كشف التقرير الاقتصادي الدوري عن مبيعات فرع مؤسسة عمران في حمص أن إجمالي مبيعات فرع المؤسسة من مختلف مواد البناء بلغ ٤،٦ مليارات ليرة سورية، من (الإسمنت- الحديد- خشب- مواد صحية وكهربائية وغيرها)، وبلغت الأرباح المحققة نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي.

في حين بلغت قيمة مبيعات الفرع من الإسمنت الأسود ٤،١ مليارات لكمية ٨٨ ألف طن، فيما بلغت القيمة الإجمالية للبيع بالأمانة من مواد البناء المختلفة نحو ٤٢٢ مليون ليرة سورية.

من جانبه لفت مدير فرع مؤسسة عمران بحمص يعرب ميلاد لـ«الوطن» إلى أنه يوجد للفرع ١٤ مركزاً، اثنان في المدينة والباقي موزعة في الريف، كلها تعمل بجهوزية عالية ما عدا المراكز الواقعة في المنطقة الشرقية وفي الريف الشمالي، مبيناً أن المراكز الواقعة في كل من مناطق السخنة وتدمر والقريتين في ريفي حمص الشرقي والجنوبي الشرقي متوقفة حالياً عن العمل لعدم وجود عمال من أبناء تلك المناطق، منوهاً بأن المؤسسة تقوم بتغطية تلك المناطق وتخديمها وتلبية حاجتها من مادة الإسمنت عبر البيع المباشر من خلال سيارات المؤسسة الجوالة، منوها بأن المراكز الثلاثة الواقعة في الريف الشمالي (الرستن وتلبيسة وكفرلاها) خارجة عن الخدمة حالياً بشكل كامل بسبب الأضرار الكبيرة التي تسببتها العصابات الإرهابية المسلحة فيها وأن اللجان الفنية المختصة لم تنته حتى تاريخه من دراسة واقع تلك المراكز وتقدير الأضرار فيها، مضيفاً: إنه حالياً يتم العمل على إعادة تأهيل وصيانة مركز تلكلخ في ريف حمص الغربي بشكل إسعافي وبتكلفة مالية تجاوزت ٤,٥ ملايين ليرة سورية وسيتم الانتهاء من أعمال التأهيل تلك خلال أسبوع من تاريخه.

وبين أن فرع المؤسسة يقوم حالياً باستجرار مادة الإسمنت من معامل الإسمنت في كل من حماة وطرطوس وعدرا فقط في حين معمل الإسمنت بمدينة الرستن الواقع بريف حمص الشمالي والقريب من فرع المؤسسة بحمص لا يسوق أي كمية من الإسمنت للفرع منذ إعادة تشغيله بعد تحرير الريف الشمالي، مع العلم أن قرار اللجنة الاقتصادية يقضي بأن تسوق كل معامل الإسمنت بما فيها معمل الرستن كمية ٢٥٪ فقط من إنتاجه للقطاعات العامة والخاصة وباقي إنتاجه يتم تسويقه عن طريق فروع مؤسساتنا بمختلف المحافظات.

لافتاً إلى أن الفرع يستجر حالياً من معامل طرطوس وحماة وعدرا كمية تتراوح ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ طن بشكل وسطي يومياً بحسب الحاجة، مبيناً أن كمية الإسمنت المستجرة تزداد في مواسم الصيف وقد تصل إلى ١٠٠٠ طن يومياً، مشيراً إلى أن الكمية المستجرة من الإسمنت منذ بداية العام ولغاية الشهر الجاري وصلت إلى أكثر من ٨٧ ألف طن، مقارنة بالكمية المستجرة خلال عام ٢٠١٧ البالغة نحو ١٠٧ آلاف طن، عازياً سبب انخفاض كمية الاستجرار نظراً لانخفاض عملية التسويق بعد طرح أنواع مختلفة من الإسمنت الخاص في الأسواق بأسعار أقل ولكن بمواصفات ومعايير لا تتناسب مع المواصفات القياسية المنتجة من قبل معامل القطاع العام، كاشفاً أن أحد معامل القطاع العام يقوم بإنتاج الإسمنت لإحدى شركات القطاع الخاص على حساب فروع المؤسسة بحيث ينافس من خلاله، وإضافة لذلك دخول مادة الإسمنت المهرب من لبنان إلى الأراضي السورية بكميات كبيرة ومجهولة المصدر وبمواصفات ومعايير لا تتطابق وبأسعار منافسة لمؤسساتنا، مشدداً على ضرورة ضبط الحدود لكي ينعكس ذلك إيجاباً على عمل المؤسسة، لافتاً إلى أن المراكز المتضررة بشكل مباشر من الإسمنت المهرب هي مراكز حديدة وتلكلخ والقصير وحسياء والمراكز الواقعة في المناطق الحدودية في جميع المحافظات السورية ولاسيما طرطوس.

وأكد ميلاد أن عدم تعاون إدارة معمل إسمنت الرستن يزيد من تكاليف النقل بالنسبة للمادة وبالتالي سيزيد سعرها وتكون هنا الخسارة مضاعفة وتتسبب بخلل بتوزيع المادة في السوق، مبيناً أنه وعلى الرغم من المحاولات واللقاءات المتكررة مع إدارة المعمل لاستجرار الكميات اللازمة والمستحقة للمؤسسة من المادة وفق قرار اللجنة الاقتصادية لكن لم يكن هناك جدوى ولم يتم استجرار أي كمية حتى تاريخه.

وأضاف: إن استجرار فرع المؤسسة في حمص للكميات المستحقة من معمل الرستن يكون قد طرح في الأسواق الإسمنت بأسعار منافسة للقطاع الخاص نتيجة لانخفاض النفقات على المادة من أجور نقل ومحروقات وصيانة آليات وغيرها من النفقات التي تُحمل على سعر الإسمنت، منوهاً بأن إدارة معمل الرستن ترغب في بيع المنتج بشكل مباشر للقطاعات الخاصة على حساب خسارة فرع المؤسسة بحمص ومخالفة قانون اللجنة الاقتصادية الذي يقتضي باستجرار الفرع لا يقل عن نسبة ٧٥ ٪ من الكمية المنتجة في المعمل يومياً، وبالتالي ما ينعكس سلباً على المؤسسة وإلغاء دورها التسويقي على حساب البيع المباشر للتجار الذي من شأنه إعطاؤهم الأولية في التسويق على حساب المؤسسة، مؤكداً أن هذا الإجراء يؤدي لتقوية ساعد الخاص على حساب القطاع الحكومي والتحكم بالمنتج وبالأسعار والأسواق بشكل عام.

وأكد ميلاد أن نفقات النقل للمؤسسة تشكل سبباً أساسياً أيضاً في فروق الأسعار وتشكل عملية استبدال الشاحنات القديمة بأخرى حديثة عاملاً مساعداً وميسراً للعمل، مشيراً إلى أن الشاحنات الموجودة في المؤسسة يزيد عمرها على أربعين عاماً والطاقة القصوى للتحميل لا تتجاوز ٤٠ طناً، في حين يوجد في القطاع الخاص شاحنات حديثة حمولة كل واحدة منها بين ٦٠ – ٨٠ طناً وبالتالي توجد لدى المؤسسة تكاليف نقل مضاعفة تضطر لإضافتها إلى أسعار المواد والتي يأتي الإسمنت في مقدمتها.

«الوطن» تفتح ملف محطة «القليعة الدلبة» للصرف الصحي في طرطوس

لمصلحة من الإبقاء على مكان المحطة رغم مخاطرها وخسائرها الكبيرة؟

لماذا تراجع خبير جامعة دمشق عن رأيه الفني وقدم تبريراً مخالفاً لباقي الآراء؟

| محمود الصالح

الكثير من إشارات الاستفهام توضع وراء الغايات والأسباب التي كانت الدافع في الإصرار على هدر أكثر من ستة مليارات ليرة وتلوث عدد من الينابيع المهمة وسد الدريكيش في محافظة طرطوس.

«الوطن» اليوم تفتح ملف هذه محطة «القليعة- الدلبة» معتمدة على الوثائق الرسمية والفنية والاهم من كل ذلك شهادة الآلاف من أبناء مدن الدريكيش وجنينة رسلان وحمين إضافة إلى أبناء ٥٨ قرية في تلك المنطقة.

الحكاية بدأت عام ٢٠٠٦ كما يتحدث بها علي سليمان أحد أبناء هذه القرى الذي حصل على تفويض رسمي من أبناء تلك القرى، اختارت اللجان المختصة هذا الموقع بحجة عدم قدرتها على إضافة ٢ كم إلى خط المجمعات الرئيسية الذي سيغذي المحطة بمياه الصرف، علماً أن هذا الخط منفذ قبل البدء بإنجاز المحطة وهذا مخالف فنياً وصحياً حيث يتم الآن تصريف مياهه في الأراضي، والموقع الجديد للمحطة يقع وسط سرير نهر قيس الذي يعتبر من الأنهار المهمة في المنطقة والذي يغذي سد الدريكيش حيث يبلغ عرض سرير النهر ١٢٠ متراً في بعض المواقع ومن هذا السرير تنبع عشرات الينابيع التي ترفد نهر قيس بالمياه العذبة كما أوضح ذلك تقرير مؤسسة الجيولوجيا إضافة إلى عدم وجود إمكانية فنية لحماية جسم المحطة في حال أقامته في هذا المكان من الفيضانات التي تحدث بين عام وآخر وجميع التقارير الفنية تؤكد أنه في حال الاستمرار في تنفيذ المحطة في هذا المكان فسيؤدي إلى تلوث ينابيع الدلبة والعيدون والهني وهذه الينابيع تشكل المصادر الرئيسية للمياه النقية والتي يمكن استثمارها إضافة إلى الينابيع الأخرى.

الجيولوجيا رفضت

زارت فرق فنية من مؤسسة الجيولوجيا الموقع وقدمت تقريرها برقم ٩٨٦/و/٧ تاريخ ٢٠١٨/٨/٦ قالت فيه إن هذه المنشأة في حال تنفيذها فإن أي كمية هطل للأمطار كما حدث في ٢٠١٨/٥/١٢ ستؤدي إلى انهيار الجرف الصخري ويؤدي إلى جرف هذه المحطة وانهيارها بالمطلق ما يؤدي إلى تلوث بيئي كبير لا يمكن معالجته بسهولة للمستويات المغذية للمياه الجوفية للينابيع الرئيسية في المنطقة، وسيؤدي إنشاء المحطة في هذا الموقع إلى تلوث الينابيع الواقعة على الضفة الشمالية لسرير النهر، تساقط وانهيار الصخور الملاحظ على الضفة الجنوبية لسرير النهر يمكن أن يتكرر وخاصة إذ إن الصخور الغضارية الطرية توجد في الأسفل وهذا سيؤدي إلى أضرار على أي منشاة تقام في المكان ومن ثم فإن إقامة المنشأة في سرير النهر غير مبرر.

اعتراض المتضررين

في عام ٢٠١٥ تقدم الأهالي باعتراض على تنفيذ المحطة مبررين سبب اعتراضهم أنها ستشكل خطرا على مصادر مياه الشرب في منطقتهم نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي من المحطة وخطوطها إلى الينابيع والمياه الجوفية المغذية للينابيع، وكذلك لان هذه المحطة ستكون عرضة للانجراف بسبب الفيضانات والتهدم بسبب انهيار الجرف الصخري الواقع إلى جانبها، وهذا يهدد حق الأهالي والأجيال القادمة في مياه الشرب، ولم تتم إجابة الأهالي وتوقف العمل حتى تشرين الأول عام ٢٠١٦ وشكلت لجنة فنية من قبل محافظ طرطوس لدراسة الموضوع وتقديم المقترحات، توصلت اللجنة إلى رأي أن محور تغذية هذه المحطة من حدود مصياف منفذ في ٢٠٠٧ بأنابيب إسمنتية سيئة ونتيجة وصل البلديات التي يمر فيها الخط للشبكات أصبح يفيض على الأراضي الزراعية واقترحت اللجنة وضع أنبوب «باي باص» من موقع المحطة إلى الغرب ٥كم.

تمت مناقشة الموضوع في المحافظة خلال اجتماع وزير الموارد في المحافظة وتقرر أن الموقع ليس مناسباً للمحطة وتم توقيع محضر الاجتماع من محافظ طرطوس ولكن هذا المحضر لم ينفذ، وتم اعتماد إجراءات مخالفة لذلك.

جامعة دمشق ترفض وأحد الخبراء يتراجع

صدر عن جامعة دمشق تقرير فني برقم ٧٦٠ / ص هـ م تاريخ ٢٥ /٢٠١٨/٤ توصل إلى أن موقع المحطة غير مناسب بسبب إحاطته بعدد من الينابيع وقربه من السد وأي تسرب سيؤدي إلى تلوث هذه الينابيع والسد وخسارتها كمصدر مائي، تدل الوثائق الصادرة عن الجهات المعنية بحماية المصادر المائية إلى أن المحطة تقع بجانب مجرى نهر القيس الحالي وضمن مجراه القديم وضمن الموجة الفيضانية للنهر التي يمكن أن تعرضها للتدمير مما يتطلب تغيير موقعها إلى مكان آخر، يجب اتخاذ جميع التدابير الهندسية في الموقع المقترح بعد السد لتجنب تلوث الينابيع المستخدمة كمصدر رئيس لمياه الشرب، وهذا التقرير موقع من عدد من أساتذة جامعة دمشق كلية الهندسة المدنية والنائب العلمي للكلية وعميد الكلية. ولأن هذا التقرير لم يأت على هوى البعض تم التفاوض من قبل الوزارة مع أحد الخبراء في الجامعة الذين أعدوا التقرير وحصلوا منه على تقرير جديد بتاريخ ٩/٨/ ٢٠١٨ حيث أورد فيه انه نوه في تقريره السابق إلى ضرورة الانتباه إلى الموجة الفيضانية والتي تؤدي إلى غمر المحطة، ولكن تبين من الوثائق التي تسلمتها من مدير الصرف الصحي في وزارة الموارد أن موقع المحطة لا يتأثر بالموجة الفيضانية الناتجة عن العاصفة المطرية التي تواترها ١/١٠٠٠. الأمر الآخر الذي بينته الوثائق التفصيلية هو أن المحطة أخفض طبوغرافياً من الينابيع المجاورة ولا تؤثر في جبهة التغذية وبالتالي لا يوجد تأثير سلبي في موقع المحطة المختار ولا يسبب التلوث. هذا التقرير يدفعنا إلى أسئلة كثيرة منها هل إلى هذه الدرجة تستسهل جامعة دمشق إعطاء آراء فنية قد تؤدي إلى كوارث؟ ولماذا لم يتم الطلب من جامعة دمشق والخبراء الآخرين في التقرير الأصلي الرأي والتوقيع على الرأي الثاني الذي أبداه أحد الخبراء؟

بعد ذلك تلقفت وزارة الموارد هذا التبرير من «الخبير المنفرد» وسطرت الكتب إلى مدير شركة الصرف الصحي في طرطوس ومحافظ طرطوس حيث أكدت لهم بناء على تقرير خبير جامعة دمشق الجديد أن الينابيع أعلى من موقع المحطة وفي ذلك تزوير الجغرافيا كما يؤكد الأهالي والخرائط وبناء على ذلك وجه مدير عام الصرف الصحي في طرطوس كتاباً إلى الشركة العامة للبناء رقمه ١٢٤٧/ ص ٢ تاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠١٨ لمتابعة العمل في موقع المحطة.

تناقض صارخ

أرسلت وزارة الموارد الكتاب رقم ٦٨ ص. م. و تاريخ ٢٦ / ٦/ ٢٠١٨ وفيه تشرح أن المحطة لا تسبب التلوث وهناك إجراءات متخذة وقد تراجع خبير جامعة دمشق بعد أن عرف الحقيقة والغريب أن كتاب خبير جامعة دمشق مقدم إلى معاون وزير الموارد بتاريخ ٢٠١٨/٨/٧ ومسجل برقم ٣٦٨٤ / ص ٣ / م ف تاريخ ٩/ ٨/ ٢٠١٨ أي بعد شهر ونصف من تاريخ إرسال كتاب الوزارة إلى محافظ طرطوس، وهذا يطرح سؤالاً مهماً جداً: كيف عرفت وزارة الموارد رأي الخبير وتقريره قبل شهر ونصف الشهر من تسجيله في الوزارة ومن تحويلة معاون الوزير المسطرة على تقرير الخبير المنفرد. هذه إشارة استفهام عن الدافع إلى استمرار تنفيذ المحطة في الموقع الحالي.

وقبل أن نختم هذه الملف هناك الكثير من الأسئلة المطروحة تحتاج إلى إجابة. لمصلحة من الإصرار على إبقاء المحطة في هذا المكان؟ ولماذا تراجع خبير جامعة دمشق عن رأيه بعد أشهر؟ ولماذا لا يتم نقل المحطة إلى المكان المناسب بعد السد؟ ولماذا هذا التناقض في الوثائق؟ والسؤال الأهم أين الجهات المعنية في طرطوس من كل هذا الملف؟ ولماذا تعمل الجهة المنفذة «متعهداً بالباطن» ليلاً نهاراً وهذا ليس متعارفاً عليه في مشاريع القطاع العام؟ كل ذلك نضعه بين يدي وزير الموارد المائية الجديد حيث لم يكن أي من هذه الإجراءات في عهده.